

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

احتمالية تجاه: نام عنها

إننا نتحمل أن عبارة: نام عنها. لم تلحظ قاعدة الغلبة إذ تصرف إلى النوم الاختياري فقط، و ذلك تتبعاً من كتب اللغة التي قد فسرتها بمعنى أنه قد تعمد إلى النوم بدلاً عن تنفيذ الفريضة فلم يهتم بها، فراجع. فمن هذه الزاوية لو نام قهرياً وبلا اختياره لم يصدق عليه عرفاً ولغة أنه قد نام عنها، وبالتالي إن هذا التعبير ضمن الرواية يعد شاهد حق على أن وجوب القضاء قد انسكب على النائم المختار العديم للاهتمام، إذن فهذا التعبير يصبح مختصاً لقاعدة الغلبة النافية للقضاء.

ربما تتسائل: ما هو السبب في أضراب هذه التدقيرات ضمن الروايات و خاصة أنها قد نقلت بالمعنى أو المضمون؟

ونجيب بأن الأصل الأولي العقلي في نقل الروايات يستدعي النقل اللفظي إلا ما ثبت خلافه، و لهذا تشاهد في أجواء النقلات و المرويات أن ديدنة الرواية قد جرت على الاستجازة من الإمام في النقل المعنائي، و هذا دليل على أن اكتراهم قد انصب على النقل اللفظي إلا ما خرج، فرغم أن المعنائي وفير و غيره في باب المرويات إلا أن الأصل يستدعي النقل اللفظي، و إن هذا الأسلوب في النقل اللفظي قد انطبع و انعكس تماماً في قاعدة الغلبة أيضاً و بكل وضوح.

تساءلات و محاورات محورية حول قاعدة الغلبة

1. هل هذه القاعدة تُعدّ العاجز و المعدور في الأحكام التكليفية فحسب أم تجاه الوضعية أيضاً؟

2. هل كمية حرص هذه القاعدة تعدّ ضئيلة و يسيرة أم تستبطن حرصاً كثيرة؟ و ذلك بأنه الأعلام قد اعتصموا بها في أقران الجنون والإغماء و سلس البول و في المريض الذي قد توجّب عليه الصوم شهرين متتابعين فصام الشهر الأول ثم مرض عن الشهر الثاني فهل عليه أن يعيد الشهر الأول لأنه قد أخل بالتوالي، أم يباح له الاستمرار نظراً لهذه القاعدة، إلا أن الفقهاء لم يطبّقوها على فاقد الطهورين، بينما نعتقد استيعابه لفائد الطهورين بالتأكيد، إذ قد غالب الله عليه فصيّره مغلوباً معافاً، وبالتالي لا يتوجّب عليه الوضوء و لا الصلاة.

3. هل إعراض المشهور عن قاعدة موسعة كلية متاح و مسموح و متحقق، أم لا بحيث يختص الإعراض الكاسر بالرواية المحتوية للحكم الجزئي فقط؟

4. ما هو المائز بين هذه القاعدة المُعدّرة و بين قاعدة الميسور الذي لا يرضي بسقوط الميسور حيث إنها تستوجب قضاء الباقي وفقاً لمقدار قدرته و عدم عذرها في الترك، فهل هما متضادان؟

5. هل قبول اتساع القاعدة سوف يُفضي إلى عويسة تخصيص الأكثر الذي قد صرّح به السيد الخميني ضمن كتاب الطهارة قائلاً: إن الأخذ بهذا العموم مشكل؛ لورود تخصيصات كثيرة عليه، والإنصاف: أن القواعد(و الصناعة) و إن تقتضي سقوطه (العموم)

6. هل هناك تمايز ما بين الاستئناد الاختياري إلى الشخص بحيث لا يعدّ معذوراً إذ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار، وبين الاستئناد القهري إلى الله فيعدّ معذوراً، أم أنه لا تفاوت بينهما بل كافة الأحداث يعود مصيرها و تُنسب إلى قدرة الله فيجعله معذوراً و مغلوباً ثم يندرج ضمن القاعدة و ذلك نظراً إلى الآية التالية: قل كل من عند الله. و لهذا قد قال الفلسفة بأن الفاعل المباشر يعد فاعلاً قريراً و أن العلة(الله) تعد فاعلاً بعيداً لأن كافة الصنائع والواقع تعد في سلسلة العلل الإلهية، حيث قد برهن علماء الفلسفة بأن فعل المعلول يعدّ فعل المُعلَّل أيضاً وأن مركبات الإنسان تُحسب من صنائع وأفعال الله تعالى، و مما يدعم هذا الكلام هي الآية التالية: و ما رميت إذ رميت ولكن الله رمي. لأن الله مسبب الأسباب المباشرة و الوسيطة وبالتالي يعدّ غالباً و قاهراً على العالم بأسره، فما هي الإجابة الصارمة؟

7. هل القاعدة تحتوي المكره ليصبح معذوراً أم لا يعدّ المكره مغلوباً إذ لا ينسب إلى الله؟

نبذة من مقالة صاحب الجوادر حول القاعدة وقال صاحب الجوادر:

(الثامنة) من به السلس أي الداء الذي لا يتمسك بسيبه بوله كما عن مجمع البحرين و صرح به غير واحد من الأصحاب، قيل يتوضأ لكل صلاة عندها، فلا يجمع بين صلاتين فما زاد بوضوء، كما هو خيرة الخلاف و المعتبر و..... و كيف كان فهذا القول هو المشهور بين الأصحاب نقاوة و تحصيلا، بل قد يظهر من الخلاف دعوى الإجماع عليه. و قيل يصلى بوضوء واحد صلوات إلى ان يحدث حدث آخر كما عن المبسوط، و مال إليه بعض متأخري المتأخرین..... و قيل يصلى الظهر و العصر بوضوء، و المغرب و العشاء بوضوء، و الصبح بوضوء، كما هو خيرة العلامة في المنتهي، و ربما مال إليه بعض متأخري المتأخرین أيضاً. حجة (الأول) عموم ما دل على ناقصية البول، و الضرورة تتقدّر بقدرها، فيقتصر على الصلاة الواحدة..... و حجة (الثاني) ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق[2] قال: «سألته عن رجل أخذه تقطير في فرجه إما دم أو غيره، قال: فليضع خربطة (قماش) و ليتوضاً و ليصل، فإنما ذلك بلاء ابتألي به، فلا يُعيَّدَ إلا من الحدث الذي يتوضأ منه» فان الظاهر ان المراد بالحدث الذي يتوضأ منه ما كان خارجا على حسب المعتاد، فلا يعتد بالتقطير الذي اعتراه من المرض و نحوه لا نجاسة و لا حدث، و لعل التعليل (إنما ذلك بلاء فيها إشارة إلى ما ورد من الاخبار الكثيرة(المتوترة لفظياً) أنه: كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر. و في بعضها انه ليس على صاحبه شيء) وقد ورد في حقها (القاعدة) انها من الباب التي يفتح منها ألف باب، و مما سمعت تصح دلالتها على كون المراد منها: ان كل ما (واجب) غلب الله من الشرط أو المانع أو الجزء أو الكل (بحيث قد عجز عن كل العمل) فالله أولى بالعذر فيه، بمعنى يسقط حكم المغلوب عليه (بمقدار الفعل المغلوب عليه) و يبقى الباقي، فيكون المعنى أن الله غلب عليه بهذا الإخراج من البول مثلا، فيسقط حكمه من الناقصية لهذا الوضوء و نحوه(فوضوء المغلوب عليه يظل سليماً و ممتدًا حكماً إذ القاعدة تعد حاكمة تجاه أدلية الناقض فلا يُنقض وضوئه) فتأمل. [3]

بل يمكن أن نترى لنقول بأن هذه القاعدة تتفوق و تحكم على الاستثناء الوارد ضمن قاعدة: لا تعاد الصلاة إلا من خمس: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود. فلو ترك تلکم الخمسة عذراً و مغلوبية سواء بسبب الجهل القهري أو النسيان أو الغفلة و السهو أو... لفتحت هذه القاعدة ذراعيها و منت عليهم جميعاً بحيث ترفع عنهم الإعادة و القضاء حتى عن العناصر الخمسة المستثناء و كل ذلك ببركة حكمتها و مدى طاقة دلالتها العالية حيث تحسّبهم مغلوبين و معذورين واقعاً فلا إعادة و لا قضاء أساساً.(و سوف يرفض الأستاذ هذه الحكومة لاحقاً)

[1] خميني، روح الله، رهبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران. موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (س) - دفتر قم، کتاب الطهارة (امام)، جلد: ۲، صفحه: ۱۳۹۲ ه.ش.، تهران - ایران، مؤسسه تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس

- [2] الوسائل – الباب – ٧ – من أبواب نوافذ الوضوء – حديث ٩.
- [3] صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر. محقق و معلق محمود قوچانی، و على آخوندی، و عباس قوچانی، و رضا استادی. مصحح ابراهیم میانجی. نویسنده جعفر بن حسن محقق حلی. ، جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ٢، صفحه: ٣٢٠ ، ، بیروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.